

قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٣

برسط موازنة الهيئة العامة لبيك ناصر الاجتماعي

السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

بيانات التسويق

لیسٹ ایجنسی

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه : وقد أصدرناه :

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي للسنة المالية ٢٠١٨م بمبلغ ١٦٤٠٠٠٠٠٠٠ جنية ( فقط وقدره أربعة ملليارات وثمانمائة وأحد عشر مليون جنيه ) .

( 2017 年卷 )

قدر الاستثمارات الجارية لسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ يبلغ ٤٦٥٠٠٠٠ جنية (فقط وقىدره مائتان وخمسة وستون مليون جنيه) موزعة كالتالى :

- أجور بديلة ..... ملخص جنديه .

نفقات جارية وتحويلات جارية يبلغ ٤١٠،٠٠٠،٠٠ جنية.

( 2020 年卷 )

قدر الإيرادات الجارية والتحولات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ يبلغ ١٧،٠٠٠،٠ جنية (فقط وقدرة خمسة وسبعين عشر مليون جنيه) .

( المکانات الیزابدی )

تقدر فائض الميزانية الجارية لسنة المالية ٢٠١٨ بـ ٢٥٢،٠٠٠،٠٠ جنية (نقط وقدهة مائتان وأثنان وخمسون مليون جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٤٢٩٤ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات ومائتان وأربعة وتسعون مليون جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٨..... جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٢٥٦..... جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ٤٢٩٤..... جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات ومائتان وأربعة وتسعون مليون جنيه) .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ويسري على هذا البنك بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلتزم البنك بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٧ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وي العمل به كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ١١ يونيو سنة ٢٠٠٧ م) .

حسني مبارك

卷之三